واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي

صالحي ناجية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة الوادي
Salhi.souf@gmail.com

مخناش فيتحة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
جامعة سكيكدة
akramaridj@yahoo.fr

تقديم:

لقد اتجهت الجزائر غداة استقلالها نحو تبني نظام اقتصادي موّجه قائم على أساس تدخل الدولة في كل النشاطات الاقتصادية باعتبارها المسؤول الوحيد على تمويل الاقتصاد وإعادة توزيع الدخول. إذ سعت من خلال تبنيها لسياسة المخططات الاقتصادية وتأميم الثروات المعدنية والطاقوية والأراضي الفلاحية والبنوك، إلى بناء قاعدة اقتصادية وهذا من خلال الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها في شتى المجالات خاصة منها قطاع الصناعة الذي استولى على حصة الأسد. وقد ساعدها على ذلك الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول في الأسواق العالمية واللجوء إلى الاستدانة من الهيئات المالية الدولية (كذلك يخفي تلك النقائص والسلبيات). لكن سرعان ما بدأ هذا النمط الاقتصادي يكشف عن بوادر الضعف منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي – دون تجريده من النتائج الإيجابية المعتبرة سواء على المستوى الاقتصادي أم المستوى الاجتماعي- ، وهذا بفعل عوامل داخلية وخارجية على السواء. على المستوى الداخلي، لم يَعُد الاقتصاد بتنظيمه المبني على التخطيط المركزي لمعظم القرارات الاقتصادية قادرا على ضمان توازنه، وقد ظهرت مجموعة من الإختلالات تعكس إلى حد بعيد مدى التعثر الذي أصاب الاقتصاد الوطني سواء على المستوى الجزئي أم الكلي. أمّا على الصعيد الخارجي، هناك عاملين هامين أديا إلى اشتداد الضغوطات على الأداء الاقتصادي داخليا، فمن جهة انهارت أسعار المحروقات في سنة 1986 – تُعَد منعطفا هاما– ممّا أدى إلى تآكل كبير في إيرادات الدولة من العملة الصعبة ومن جهة أخرى، فقد تفاقمت المديونية الخارجية كنتيجة لعدم كفاية إيرادات العملة الصعبة وهيكلة الدين الخارجي المتكون أساسا من الديون قصيرة الأجل. وأمام هاذين العاملين، تزايد الضغط على ميزان المدفوعات وتفاقم العجز فيه ممّا خلق مشاكل جمة على مستوى تسيير الصرف، حيث تعرضت العملة الوطنية إلى ضغوطات جمة. هذا ما دفع بالجزائر إبتداءا من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموّجه.

وتبني هذا الخيار – التوّجه نحو اقتصاد السوق – رافقه قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة والتي مسّت جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات، سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة (الإصلاحات الذاتية) والتي بدأت معالمها منذ سنة 1986، أم التي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي – البنك الدولي).

علماً بأنّ مسار الإصلاحات الاقتصادية مازال مستمر ومتواصل إلى يومنا هذا خاصة وأنّ الاقتصاد الوطني بدأ يعرف انفتاحا تدريجيا أمام المؤسسات الأجنبية و الخواص، والذي يعبّر عن عزيمة السلطات العمومية على الإدماج في الاقتصاد العالمي بفعالية و استغلال الفرص المتاحة أمام المؤسسات.

I - إستراتيجية النمو المحلية

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم، الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 ، والبرنامج الخماسي 2010- 2014 .

❶ **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004** : يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام. و هو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأمّا الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية و مؤسسة الإنتاج الصغيرة و المتوسطة، لاسيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية [1] . وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي : مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

إنّ برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدّت إلى تقليص معدل مستوى معيشة السكان. ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية و تحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإنّ الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنّه بدون تحضير فضاء اقتصادي و دون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون إنشاء القدرة الشرائية، فإنّ إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاح هياكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي والاجتماعي. وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل [2] .

ومن هنا، يجب أن تسمح الإستراتيجية المعتمدة بانطلاق النمو ولحفاظ عليه بصفة مستديمة. حيث عمدت الحكومة على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي و بوتيرة سنوية بأكثر من 5٪، من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب 850.000 منصب شغل [3] خلال الفترة 2001- 2004.

---

[1] Le plan de relance économique : http: // membres.lycos.fr/ algo/ down load/ plan de relance.doc, p: 4.

[2] Le plan de relance économique, opcit, p: 2.

[3] Groupe de la banque mondiale, rapport sur la stratégie de coopération avec l'Algérie 2003-2006, juin 2003, p :5.

وتقوم هذه الإستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي ستجند مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب [4] . ويرتكز برنامج الإنعاش على المحاور الآتية [5] :

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات.
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.
- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

ويقوم منهج الحكومة على الفرضية القائلة بأنّه : " بعد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى وتجميع الموارد الكافية، يتعيّن على الجزائر الشروع في انتهاج سياسة للنفقات تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني و الحصول على طلب كافٍ على المستوى الوطني " [6].

وعندئذ، تجدر الإشارة إلى الأخطار المترتبة عن مثل هذا الخيار المتعلق بالنمو والناجمة عن الطلب الذي قد تكون له عواقب وخيمة، تتمثل أخطرها في اللجوء إلى الاستيراد لتلبية الطلب. وبالتالي، فإنّ المشاريع الواجب إدراجها في البرنامج عليها أن تشجع قدر الإمكان، استعمال المنتجات المحلية وتشغيل اليد العاملة المحلية. إنّ المصادقة على برنامج دعم الإنعاش الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، منها ما يفوق نسبة 74٪ تندرج في إطار إعتمادات الدفع للسنتين الأوليتين من تطبيق البرنامج، حيث تستند إلى التشخيص الذي عرضته الحكومة والذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد والتي تميّزت بما يلي [7] :

- مؤشرات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي .
- نسبة نمو غير كافية.
- ظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان .

إنّ نسبة 3.2٪ من معدل النمو للناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1995- 2000)، تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة [8] . وقد واكب ضعف نسبة النمو الناجم أساسا عن ركود الاستثمارات وضعف إنتاجية جهاز الإنتاج، انتشار النشاطات غير الرسمية ونشاطات المضاربة بشكل أوسع ومتزايد.

إنّ النتائج التي حققها الاقتصاد الكلي لم تسمح بالاستجابة للتطلعات الشرعية للمواطنين الجزائريين التي تتمثل في رفع مستوى المعيشة وشغل منصب عمل دائم و الأمن الاقتصادي، ولا بتوفير كافة الظروف لوضع منهج للاستثمار وإنشاء ثروات.

فقد بات لهذا الركود تأثير سلبي على دخل الأسر، أدّى إلى تدهور قدرتها الشرائية وظروف معيشتها، ممّا فتح المجال إلى انتشار الفقر واتساع الفوارق الاجتماعية [9] .

---

[4] التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، ص: 260.

[5] نفس المرجع، ص: 260.

[6] التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000 ، مرجع سبق ذكره، ص: 261.

[7] نفس المرجع، ص:: 259.

[8] نفس المرجع، ص: 259.

[9] التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000 ، مرجع سبق ذكره، ص: 259.

يمتد برنامج الإنعاش على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة 2004، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها و إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات و دعم المؤسسات [10].

إنّ هذا البرنامج الذي يتضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دج يتوزع حسب المقومات الآتية والمدرجة في الجدول الآتي :

الجدول (1) : عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)

طبيعة الأعمال	رخص البرامج بمليار دج					مجموع رخص البرامج
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	(٪)
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4 [55,9 للفلاحة و9,5 للصيد البحري]	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	77,8	37,6	2,0	210,4	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشرة، نوفمبر 2001، ص 123.

وتهدف العمليات التي يجب تنفيذها إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة، والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى .

❷ **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009:** جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004 .

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف [11] :

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة : حيث أنّ ما مرّت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثّر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها و توسيعها ضرورة ملّحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني .

- تحسين مستوى معيشة الإفراد : وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

---

[10] **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،** تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشرة، نوفمبر 2001، ص: 122، بتصرف.

[11] World Bank : a puplic expenditurereview ; Report N : 36270; Vol 1; 2007; Page: 2; http:// Siteresources. Worldbank.org/INTALGERIA/Rousources/ALGERIA PER_ENG_Volume_pdf .

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية : وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي ، إذا أنّ تطويرها المتواصل يجنّب مشكلة الندرة التي تتميّز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أنّ البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته "والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج ، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين ، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج ، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دج "[12] .

يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كما يلي [13] :تحسين ظروف معيشة السكان 45,5 % ،تطوير المنشآت الأساسية 40,5 %، دعم التنمية الاقتصادية 8 % ، تطوير الخدمة العمومية 4,8 % ،تطوير تكنولوجيا الاتصال 1,1 %

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي :

أ- تحسين ظروف معيشة السكان : يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 45,5 ٪ (1908,5 مليار دج)، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي . ووُزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن (555 مليار دج) ويليه قطاع التربية الوطنية (200 مليار دج) في شكل إنشاء مزيد من الأقسام و المطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية ، ثم يأتي قطاع التعليم العالي (141 مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية .

ب- تطوير المنشآت الأساسية : احتل المرتبة الثانية بنسبة 40,5 ٪ من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية،

[12] World Bank ; opcit ; page : 2

[13] البرنامج التكميلي لدعم النمو ، بوابة الوزير الأول .
www. Premier _ ministre . you . dz / avabe / media / pdf /textere E ssentiels /progpilar /progcroissance . pdf .

حيث وزعت هذه القيمة (1703,1 مليار دج) على أربعة قطاعات فرعية كما يلي [14] : النقل (700مليار دج) ، الأشغال العمومية (600 مليار دج) ، الماء (سدود وتحويلات)(393 مليار دج)، تهيئة الإقليم (10,15 مليار دج) .

ج- دعم التنمية الاقتصادية : يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية و هي [15]:

- **الفلاحة والتنمية الريفية** : حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

- **الصناعة**: حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية .

- **ترقية الاستثمار**: حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل و تهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

- **الصيد البحري**: حيث خصص له ما قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

- **السياحة**: حيث خصص له ما قيمة 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية** : إذ أنه و نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري ، خصصت الدولة لها ما قيمة 4 مليار دج.

- **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:** الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرّت بها الجزائر في فترة التسعينات. وخصص في هذا الإطار 203,9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية :

- البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية .

- العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس، يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، و من ثمّ فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين ، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و51 مؤسسة عقابية .

- الداخلية: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية .

- التجارة: إذ أنّه وقصد تحسين الفضاء التجاري و تنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف: إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود .

[14] World Bank ; opcit ; pp : 34; 37 .
[15] Ipid ; page : 16 .

- الماليـة: حيـث يهـدف إلى تحـديث وعصـرنة الإدارة الماليـة في قطـاع الجمـارك والضـرائب علـى وجـه الخصوص .

❸ **برنامج التنمية الخماسي 2010 - 2014** : يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنـامج دعـم الإنعـاش الاقتصـادي الـذي تمـت مباشـرته سـنة 2001 علـى قـدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك كما سبق الذكر. وتواصلت الدينامكية هذه ببرنامج فترة 2004 – 2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و ولايات الجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز .

يستلزم برنـامج الاسـتثمارات العموميـة الـذي وضـع للفـترة الممتـدة مـابين 2010 و 2014 مـن النفقـات 21.214 مليار دينار جزائري [16] ، أو ما يعادل 286 مليار دولار و هو يشمل شقين اثنين هما :

1 – استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري ، ما يعادل 130 مليار دولار .

2 – إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار .

يخصص برنامج 2010 – 2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

- ما يقارب 5.000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم و التكوين المهنيين .
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات ، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين .
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في

أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014 .

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء .
- تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها .
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موّجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب .
- وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين و الشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال .

---

[16] بيان إجتماع مجلس الوزراء، " برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 " ، الجزائر، 2010، مأخوذ من الموقع:
.photos/gov/proar.pdf?php ESSID = 05FDF 04a7e542F8a67aFdao .33.194.78.23http : //19

خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص :

- أكثر من 3100 مليار دج موّجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات .
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم .
- وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل .

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال :

- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية .
- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض .
- ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميّسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية .

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010 – 2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المرافق العمومية .

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010 – 2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

ويجمع خبراء الاقتصاد أن مبلغ الإلتزمات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد **عبد العزيز بوتفليقة** خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع و تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

II - أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي (2001- 2009):

انطلاقا من المنظور الكينزي فإنّ الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، و على هذا الأساس سيتم إبراز أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2001- 2009) على النمو الاقتصادي. والجدول أدناه يوّضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2009) كما يلي :

الجدول (2): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2009)

(الوحدة: %)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5,0	5 ,2	5,9	6,2	4,7	5,6	6,3	6,1	10,5
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	_
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	2,0	3,1	2,4	2, 3

المصدر:

- World Bank; opcit; page: 24 /2001-2004 .
- Banque d'Algérie ; Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008 ; page : 190 ; www .bank of algeria.dz/ rapport. htm ./2005-2008 .

ONS; Algerie en quelque chiffres , résultas 2007- 2009 , N 40,edition 2009-2010.

نلاحظ تطور معدل النمو الاقتصادي كما يلي :

- معدل النمو للفترة (2001- 2004) في المتوسط هو 4,85 ٪ .
- معدل النمو للفترة (2005 - 2009) في المتوسط هو 2,98٪ .

بعدما كان معدل النمو للفترة (1995- 2000) في المتوسط هو 3,3٪ .

- ومعدلات النمو المسجلة في سنتي 2010، 2011 ستكون "3,9 ٪ ، 4,3 ٪ " [17] على التوالي .

فالملاحظ من الجدول أعلاه أنّ معدل النمو الاقتصادي لسنة 2004 أقل من ذلك المسجل سنة 2003 (6,9٪) والذي كان معدلا استثنائيا على مدى فترة طويلة من الزمن . لكن في نفس الوقت يندرج هذا النمو في حدود توقعات الحكومة عند تقديمها للبرنامج .إلاّ أنّ هذا المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي لم يصمد طويلا، لأنّه شهد تراجع حاد سنة 2006 ليبلغ 2,0٪، وعاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع جدا ، ليبلغ 3,1 ٪ ،2,4٪، 2,3٪ لسنوات 2007،2008، 2009 على التوالي .

[17] w ww. africaneconomic outlouk , perspectives économiques en afrique org /fr.

ويرد هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بشكل أساسي إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و2003 ، حيث انتقل من 1,6- ٪ لسنة 2001 إلى 8,8٪ لسنة 2003 ، ليعاود الانخفاض الحاد من جديد ، فبلغ 2,5 - ٪ ، 0,9 - ٪ ، 2,3 - ٪ في سنوات 2006 ، 2007 ، 2008 على التوالي .

في حين معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001- 2004 ، ليعاود الانتعاش بالخصوص سنة 2009 ليبلغ 10,5 ٪ .

- ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2009، تبرز المساهمة القطاعية كما هو موّضح في الجدول التالي :

الجدول (3): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001- 2009

(الوحدة : %)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	34,15	32,65	35,56	37,72	44,33	45,59	43,67	45,14	31,03
الزراعة	9,74	9,22	9,81	9,44	7,69	7,53	7,52	6,43	9,24
الصناعة خارج المحروقات	7,45	7,46	6,76	6,31	5,53	5,27	5,12	4,69	5,72
البناء والأشغال العمومية	8,49	9,06	8,47	8,26	7,46	7,91	8,81	8,64	10,92
الخدمات	21,80	22,24	21,17	21,19	20,08	19,94	20,64	19,39	23,80
باقي القطاعات	18,37	19,37	18,23	17,08	14,91	13,76	14,24	15,71	19,29

المصدر : من إعداد الباحثتين بناءا على المعلومات الواردة في : ONS ,opcit - .

فمن خلال ما جاء في الجدول أعلاه نجد ما يلي :

❶**القطاع الصناعي :** سجل هذا القطاع نسب مساهمة متدنية في إجمالي الناتج الداخلي الخام على طول فترة الدراسة 2001 – 2009، حيث بلغت سنة 2001 نسبة 7.45 % و6.31 % سنة 2003 وتواصل الانخفاض سنة بعد أخرى، حتى تصل 4.69 % سنة 2008 لتعاود الارتفاع الطفيف سنة 2009 وتسجل نسبة 5.72 % والتي ترجع بالأساس إلى مساهمة القطاع الخاص، في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية ، وعلى وجه الخصوص في دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالات الإفلاس وتراكم الديون، واقتصر دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية وترقية المنافسة الصناعية بقيمة لا تتجاوز 4 مليار دج.

إن ضعف أداء المؤسسة الجزائرية انعكس بعدم قدرتها على المنافسة، مما تسبب في خسارة حصتها في السوق الدولية ، وحتى في السوق المحلية التي نجحت المنتجات الصينية في السيطرة عليها . ويرجع هذا التعثر لقلة الاستثمارات ، وصعوبة الحصول على العقار، بالإضافة لضعف استعمال الطاقات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية، والذي لا يتجاوز إلا نادرا نسبة 50 % [18].

وبالرغم من الفرص التي أتاحها البرنامج التكميلي لدعم النمو ، إذ أن زيادة الطلب في إطار برامجه ومشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها، لم يقابله استجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء في جانبه العام أو الخاص ممّا أدّى إلى ازدياد حجم الواردات من المواد المصنعة، نصف المصنعة ، والتجهيزات الصناعية.

❷**القطاع الفلاحي** : خصص لهذا القطاع ما قيمته 65.5 مليار دج ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي توزعت على مدار الأربعة سنوات ، وقد حقق هذا القطاع على مدار هذه السنوات معدلات متذبذبة ارتفاعا وانخفاضا وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مقدرة بـ 9.74% سنة 2001 ، إلاّ أنّ هذه النسبة إنخفظت سنة 2002 إلى 9.22 % ، لتعاود الارتفاع سنة 2003 بنسبة قدرها 9.81% ، ثم الانخفاض إلى 9.44 % سنة 2004 . في حين خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار مليار دج، حوالي خمسة أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، وبالرغم من هذا إلا أن معدلات النمو بقيت أيضا متذبذبة على مدار الفترة 2005 – 2008 ، إلى أن شهدت تحسن سنة 2009 .

❸**قطاع البناء والأشغال العمومية** : لقد استولى هذا القطاع على حصة الأسد من المخصصات المالية التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، وهو ما انعكس إيجابا على هذا القطاع خلال الفترة 2001 – 2004 حيث انتقلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 8.49 % ، إلى 9.06% إلى 8.47 % ثم 8.26 % في سنوات 2001 ، 2002، 2003 ، 2004 على التوالي .

والانخفاض في النمو سنة 2003 يرجع لتأثر القطاع بزلزال 21 ماي 2003 ، أين تمّ توجيه جميع قدرات القطاع نحو التكفل بالوضعية الاستثنائية الناجمة عن الكارثة .

ولقد تسبب التذبذب في إنتاج الإسمنت ، وتموين السوق بمواد البناء في عرقلة نسبة وتيرة الإنجاز والتحكم في تكاليف الإنتاج . ثم عاود هذا القطاع النمو من جديد إبتداءا من سنة 2007 ، لتصل نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام سنة 2009 إلى 10.92 % ، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام المتوجه لهذا القطاع ، سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية و المنشآت الأساسية أو برنامج مليون سكن.

[18] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003 ، الدورة العامة 24 ، جوان 2004 ، ص: 28 .

❹**قطاع الخدمات** : لقد كان لهذا القطاع أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام ، بعد قطاع المحروقات ، حيث نلاحظ انتقال نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 21.80 % سنة 2001 إلى 23.80% سنة 2009 ، أي أنّه عرف تطور سريعا مقارنة بباقي القطاعات، لأن انفتاح مختلف الأسواق وتحرير المبادلات وزيادة وسائل النقل و الاتصالات ، وتطوير التوزيع أدخلت ديناميكية جديدة في قطاع الخدمات الذي يمثل الركيزة الثانية في الثروة الوطنية .

❺**قطاع المحروقات** : نلاحظ أنّ نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام لسنة 2001 كانت 34.15 % ، ثم انخفضت إلى 32.65 % سنة 2002 . تعود النتيجة السلبية أو هذا الانخفاض إلى تفجيرات 11 سبتمبر التي فجرّت الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي أدت إلى انخفاض سعر البرميل أين بلغ قيمته 24.8 دولار مقارنة بسنة 2000 أين بلغ 28.7 دولار .

ثم يعاود الارتفاع سنة 2003 ، و يبقى محافظا على هذا الارتفاع حتى يصل 45.59 % سنة 2006 ، ثم تنخفض نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام سنة 2007 لتصل إلى 43.67% ، ثم تعاود الارتفاع ثم الانخفاض بنسبتي 45.14 % و 31.03 % في سنتي 2008 ، 2009 على التوالي . ويرجع سبب هذا التذبذب الأخير إلى تداعيات الأزمة العالمية ، و إختلالات العرض والطلب على البترول.

- وقد جاء الأثر الإيجابي لبرنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال أثره الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية . حيث نجد من ناحية الاستهلاك أنّه قد ارتفع بنسبة 3.6 % بين سنتي 2005 و 2008 ، إذ ارتفع الاستهلاك العام خلال نفس الفترة بمتوسط معدل نمو قدر بـ 15.3 % . في حين قدر متوسط معدل نمو الاستهلاك الخاص في الفترة ذاتها حوالي 7.6 % [19].

أمّا عن تأثير هذه البرامج على كل من الادخار، معدلات الفائدة والاستثمار ، فنجد " أنّ حجم الاستثمار الصافي قد تضاعف سنة 2008 مقارنة بسنة 2005 ، وذلك بفعل برنامج الاستثمارات العامة الضخم الذي أقرّته الدولة طوال الفترة. وقد ساهم في ذلك التراكم الكبير في حجم الادخار الوطني نتيجة ارتفاع سعر النفط الجزائري بشكل وصل إلى حدود 100 دولار سنة 2008 ، حيث تزايد الادخار الوطني سنة 2008 بـ 64% مقارنة بسنة 2005 " [20]. في حين أن معدلات الفائدة الاسمية شهدت استقرارا على العموم بالنسبة للإيداع ، أما معدلات الفائدة الحقيقية على الإيداع فعرفت تراجعا ملحوظا حتى سجلت مستويات سالبة بين سنتي 2007 و 2008 بفعل معدلات التضخم مقابل ثبات معدلات الفائدة الاسمية على الإيداع. وبالنسبة لمعدلات الفائدة على الاقتراض فقد سجلت تذبذبات بين صعود وهبوط ، خلال الفترة المعنية مقابل تسجيل معدلات الفائدة الحقيقية على الاقتراض انخفاضا طوال الفترة المعنية . ويرجع هذا التذبذب في معدلات الفائدة بين الصعود والهبوط إضافة إلى الفجوة الكبيرة الموجودة بين معدلات الفائدة على الإيداع و الاقتراض إلى عدم كفاءة القطاع البنكي خاصة وأنّ البرنامج التكميلي لدعم النمو مُول عن طريق الادخار الوطني المتراكم ومن ثمّ يفترض عدم ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض.

[19] Banque d' Algerie , 2008 , opcit , page : 191
[20] Banque d' Algerie , 2008 , opcit, page: 188 ,192 .

أما فيما يخص النتائج المحققة في كل من إجمالي الصادرات و الواردات بالإضافة إلى معدلات البطالة ، فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (4) : تطور إجمالي الصادرات و الواردات و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)

(الوحدة : مليار دج ، %)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الواردات	930.7	1159.2	1254	1577.1	1820.4	1863.5	2326.1	3170.8	3583.8
السلع	791.5	1001	1097	1357.2	1553.1	1588.9	1945	2605.1	2889.3
الخدمات	139.2	158.2	156.8	219.9	267.4	274.6	381.1	565.7	694.5
إجمالي الصادرات	1550.9	1605.8	2009	2462.9	3569.6	4149.7	4408.2	5298	3524.4
المحروقات	1429	1441.9	1850.1	2286.3	3355	3895.7	4121.8	4970	3270.2
سلع أخرى	46	60.6	50	48.2	66.6	72.3	92.3	109	31.4
الخدمات	75.9	103.3	108.9	128.4	148	181.7	188.1	219	222.8
معدل البطالة	27.30	25.7	17.65	17.63	15.26	12.3	/	11.3	10.2

المصدر :.ONS, L'Algérie en quelque chiffres, opcit

لقد ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2001-2009) في تخفيض معدل البطالة، حيث نجد أنه انخفض من 27.30 % سنة 2001 و يواصل الانخفاض سنة بعد أخرى حتى يصل إلى 10.2 % سنة 2009 . فقد سجلت أهم نسبة نمو للعمال خلال هذه الفترة في قطاع البناء و الأشغال العمومية و التي قدّرت بـ 8.4% كمتوسط معدل نمو ، وذلك يرجع بالأساس إلى الديناميكية في النشاط التي ولّدتها هاته البرامج من خلال المخصصات المالية الضخمة. إضافة إلى قطاع الخدمات الذي حقق متوسط معدل نمو للعمالة قدره 5.4 % ،في حين أنّ قطاع الفلاحة حقق معدلات متذبذبة في نمو العمالة نتيجة تضرره من الظروف المناخية، رفقة قطاع الصناعة الذي يعكس من خلال تذبذب معدلات نمو العمالة فيه على سوء وضعيته وضعف أدائه وعدم استفادته من الفرص المتاحة في السوق المحلية . لكن الأثر الإيجابي على حجم العمالة وانخفاض معدلات البطالة ، لم ينعكس بالشكل الأمثل على النمو الاقتصادي. إذ أنّ الزيادة في حجم العمالة وما تولّد عن ذلك من زيادة في الطلب الكلي، لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي، بل وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج، وذلك يبرز بصورة واضحة من خلال قيمة الواردات كما يوضحه الجدول أعلاه ، التي عرفت تزايد كبير على طول الفترة 2001 – 2009 ، حيث نلاحظ أنّها ارتفعت من 930.7 مليار دج (85.4% منها سلع) سنة 2001 إلى 1820.4 مليار دج (85.30% منها سلع) ، لتصل قيمة الواردات 3583.8 مليار دج (80.62 % منها سلع). والتي تعود إلى ارتفاع الطلب الداخلي الأسر والمؤسسات وعجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية هذا الطلب المتزايد.

أمّا عن الصادرات فالتغيّر فيها طفيف، حيث نلاحظ أنّ إجمالي الصادرات انتقل من 1550.9 مليار دج (92.14% منها محروقات) سنة 2001 ، إلى ما قيمته 3569.6 مليار دج (93.98 % منها محروقات)، إلى ما قيمته 5298 مليار دج (93.80 % منها محروقات) . ثم نلاحظ أنّها انخفضت سنة 2009 لتبلغ

3524.4 مليار دج (92.78% منها محروقات) . كل هذا يترجم ضعف الجهاز الإنتاجي ، بالإضافة إلى محدودية البلد في قدرته على تنويع المخرجات و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات و هو ما يجعل نمو الاقتصاد الجزائري وتطوره مرهون بوضعية الأسواق العالمية للبترول .

III - آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم

لا شك أنّ الأثر الاقتصادي لبرنامج الإصلاح يتباين من مؤشر إلى آخر، إلاّ أنه و رغم الإيجابيات التي تحققت نتيجة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض السلبيات التي تحول دون الحد من مظاهر الاختلال المختلفة :

- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي وبالتالي يتبيّن لنا أهمية وضرورة فتح المجال للشراكة وتخصيص الأموال اللازمة لتطوير وتأهيل الاقتصاد وجعله قادرا على المنافسة، بدلا من ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية ليست منتجة أو في تمويل صناعات منكوبة.

- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع الفلاحة، فهو قطاع متخلف وهو يتسم بضعف هياكل تنظيمه وتسييره كما يتأثر بصورة مباشرة بالتقلبات في المناخ.

- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بالظرف البترولي العالمي ، الذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع ، تحديد الأسعار ...)، وبذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى الأسواق الدولية .

وحتى يتمكن البلد من بعث نموه الاقتصادي، فإنّ الأمر يتطلب عملا متسارعا وعريضا في المجالات التالية :

❶ **تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي :** من الضروري وبلا شك إيلاء أولوية عالية لتدعيم إستقرار الاقتصاد الكلي و تقوية القدرة على المنافسة من خلال سياسات سليمة فيما يتعلق بالضرائب والنقد وسعر الصرف. وفي هذا الصدد، سوف تلعب السياسة الضريبية دورا مهماً على وجه الخصوص. فإلى جانب قيامها بضمان الاستقرار المالي، ينبغي توجيه هذه السياسة نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو، وتخفيض أعداد الفقراء. ولذلك سوف تبرز الحاجة في حالات كثيرة إلى رفع كفاءة الضرائب وتحصيل الإيرادات من خلال تدابير إصلاح مختلفة، بما في ذلك إعادة توجيه النظام الضريبي من نظام يعتمد على الضرائب على التجارة الخارجية إلى ضرائب على الاستهلاك المحلي ذات قاعدة عريضة، والحد من الإعفاءات الضريبية، وتدعيم الإدارات المعنية بالإيرادات. ومن الضروري في الوقت ذاته تخفيض الإنفاق غير المنتج (مثل الإنفاق العسكري والدعم الحكومي والتحويلات لصالح المشروعات العامة عديمة الكفاءة) وزيادة الإنفاق لصالح الفقراء، ممّا يؤدي إلى تحسين نوعية المصروفات العامة وتدعيم الترابط الاجتماعي. وينبغي أن تدعم إعادة توزيع الموارد هذه، تعزيز نظم إدارة المصروفات، خاصة بغرض مراقبة تقديم الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي عن كثب. ورغم ذلك ينبغي بصفة عامة الحد بشدة من قيام الحكومة

بالاقتراض من القطاع المصرفي إن لم يكن إلغاؤه، حتى يمكن توفير مجال أوسع للبنوك لتمويل القطاع الخاص وتسهيل الإدارة النقدية.

وفي الوقت نفسه ينبغي أن تسعى السياسة النقدية إلى احتواء النمو في عرض النقود بغرض الإبقاء على التضخم قيد السيطرة. وتحقيقا لهذا الغرض قد يكون من المرغوب فيه الاعتماد بصورة متزايدة على وسائل غير مباشرة للرقابة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة، مع التأكد من تحديد أسعار الفائدة بحرية وفقا لقوى السوق.

وفيما يتعلق بدور سياسة سعر الصرف، فقد أدى التحول تجاه زيادة مرونة سعر الصرف إلى تصحيح أوجه سوء التكافؤ الأساسية بين العملات. ورغم ذلك فإنّ البلد مطالب بأن يُدرك أهمية الإبقاء على أسعار الصرف الحقيقية المنافسة، تسهيلا لاندماجها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار وتشجيع تنويع الصادرات والنمو .

❷**التعجيل بالإصلاحات الهيكلية :** مع دعم استقرار الاقتصاد الكلي سوف يحتاج البلد إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام النمو والاستثمار، وكذلك لتخفيض أعداد الفقراء و عدم المساواة. وذلك بإيلاء إهتمام خاص إلى المجالات الحاسمة التالية:

2- 1- التنمية البشرية و بناء القدرات : تماشيا مع أهداف التنمية الدولية سوف يكون من المهم تعزيز برامج التعليم الأساسي حتى يمكن تعميم التعليم الابتدائي الشامل، والقضاء على التفرقة بين الجنسين في الوصول إلى مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي. إلاّ أنّ التقدم في التعليم والتدريب ينبغي أن يكون أوسع وأعمق بما يساعد البلد على سد الفجوة الرقمية، والاستفادة الكاملة من الكم الهائل من المعارف المتاحة على الإنترنت، وتحسين قدرته على التنافس في الأسواق الدولية. وبالمثل يتعين بذل جهود مكثفة لتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية، حتى يتسنى خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال وكذا معدلات وفيات الأمهات أثناء الوضع. والأهم من ذلك هو ضرورة شن حملات قوية لمواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) من خلال برامج شاملة للوقاية والرعاية والعلاج.

2- 2- تحسين البنية الأساسية ودفع التنمية الزراعية : وذلك من خلال قيام البلد باستثمارات جديدة في الطرق والموانئ والمياه النقية والقوى الكهربائية و الاتصالات السلكية واللاسلكية، كما يعتبر الاستثمار في مرافق النقل ذا أهمية كذلك. وسوف يكون من الضروري تغيير الممارسات الزراعية وزيادة الكفاية الإنتاجية بالنسبة لكل من الحاصلات الغذائية والتصديرية، حتى يتسنّى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتخفيض أعداد الفقراء .

❸**تحرير التجارة الخارجية :** لقد تأكد دافع الانفتاح على الاقتصاد العالمي للكثير من الدول من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية لزيادة حجم التجارة البينية. بالنسبة للدول النامية فإنّ الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري أصبح بالنسبة لحكوماتها حتمية وليس خيارا بعد اندثار كل البدائل التي كانت متاحة أمامها غير بديل اقتصاد السوق. إن الانغلاق وعدم الانفتاح على العالم الخارجي أصبح يعني بالنسبة للدول النامية تهميشا وحرمانها من رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

في هذا المجال كذلك، اتخذت الجزائر عدة إجراءات، وذلك بالترخيص و التسهيل للقطاع الخاص القيام بعمليات الاستيراد و التصدير. في حين كانت الليونة على القيود الجمركية جد واسعة، إلاّ أنّ القيود غير الجمركية ما تزال كذلك قائمة. هذا من جانب ومن جانب آخر، كان قرار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جد سريع نظرا لطابع الاقتصاد الوطني والذي ما زال نموه يخضع بشكل كبير إلى الأسواق البترولية والظروف المناخية، كما أنّ التفكيك شبه الكلي للحماية الجمركية وغير الجمركية على الاقتصاد الوطني، سوف يفسح المجال للمنافسة الأجنبية من تقليل توسع نسيجنا الصناعي الموجود، وكمثال لذلك فقد شرعت الدولة في تفكيك الصناعات الغذائية، النسيجية، الصيدلانية ... ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المنافسة القوية فهي بحاجة إلى تنويع و زيادة حجم منتجاتها لاسيما المصنعة وتحسين نوعيتها طبقا للمعايير الدولية والتحكم في تكاليفها حتى تصبح قادرة على المنافسة. وفي هذا الإطار يصبح من الضروري على الجزائر أن تواصل الإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وخاصة إصلاح القطاع المالي و المؤسسات العمومية.

❹**تحرير الأسعار :** تشكل القيود على الأسعار مصدر إشارات مغلطة عن التكاليف الحقيقية أو هامش الربح الحقيقي بالنسبة للمنتجين. والعودة إلى حقيقة الأوضاع تقتضي استرجاع مكانة السوق في تحديده لحقيقة الأسعار. ويضاف إلى هذا أنّ تحرير الأسعار يجب أن يكون مصحوبا بالإدخال الجدي للمنافسة، حتى لا يقع المستهلكين رهينة في يد الاحتكاريين (monopolistes). فبالنسبة للجزائر، فقد تمّ إنجاز خطوات متقدمة في هذا المجال. حيث إرتكز إصلاح الأسعار على تركها تتحدد وبكل حرية عن طريق السوق، لاسيما بإلغاء تدريجيا دعم الأسعار والضغوط المطبقة على هامش ربح لمعظم السلع والخدمات.

وفي الأخير، نشير إلى أنّ بعض الأسعار ما تزال تتحدد إداريا كأسعار المياه، و الكهرباء والبنزين. إنّ إتاحة المجال للمؤسسات في تحديدها لهذه الأسعار وبكل حرية سوف يمكنها من تغطية تكاليفها، رفع طاقتها في تمويل استثماراتها المتعلقة بتجديد تجهيزاتها، رفع إنتاجها، تقديم للمستهلكين منتجات وخدمات ذات جودة و نوعية جيدة، وبلوغ أيضا مشاركة حسنة في النمو الإقتصادي وتحسين المستوى المعيشي. غير أنّ الجزائر من مصلحتها الحرس على بلوغ بعض الأسعار مستوى أعلى من الأسعار العالمية، خاصة في مجال الطاقة، وهذا لإعطاء المؤسسات الجزائرية ميزة نسبية تمكنها من مواجهة المنافسة الدولية.

❺**إعادة هيكلة و خوصصة المؤسسات العمومية :** في هذا المجال ما تزال الجزائر بعيدة مقارنة بالدول التي سبقتها (تونس، المغرب، مصر، الأردن ...)، مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي. إنّ بطء الجزائر في هذا المجال ليس لكونها لم تخوصص بعد معظم مؤسساتها الاقتصادية العمومية ، لكن السبب يعود أنّ البعض من هذه المؤسسات التي تم إعادة هيكلتها، تشكل في الواقع عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني في حين كان يفترض في النموذج السابق للتنمية الجزائرية أن تقوم هذه المؤسسات بدورها الرئيسي المتمثل في خلق الثروة والنمو :

- حيث أنّها تنتج أقل من طاقتها الإنتاجية.
- نوعية منتجاتها و خدماتها هي دون المتوسط العالمي.

- تكاليف منتجاتها الجد مرتفعة هي بعيدة عن المنافسة.
- وتشكل عبئا ماليا ثقيلا على الدولة.

ومن جهة أخرى، فإنّ الجزء الأكبر من ديون الجزائر الخارجية توّجه إلى تمويل هذه المؤسسات، والتي يُفترض عليها أن تكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. و إذا به ليس فقط النمو الاقتصادي المرتقب فهو لم يجسد على أرض الواقع، إنمّا وبدون أي مبالغة كانت المؤسسات الاقتصادية العمومية (خاصة ديونها) المسؤولة الأولى عن حدوث أزمة متعددة الأبعاد (multidimensionnelle) (السياسية،الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية ...) والتي ما زالت تزعزع البلاد. ولحل هذا المشكل شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إعادة هيكلة وخوصصة للمؤسسات الإقتصادية العمومية.

❻ **إصلاح القطاع المالي :** هناك علاقة وطيدة بين نجاعة القطاع المالي (البنوك، شركات التأمين، بورصة القيم، صندوق المعاش ...) والنشاط الاقتصادي لبلد ما وبالتالي النمو الاقتصادي. بالفعل فإلى جانب كونه عنصرا جوهريا في السياسة النقدية، يعتبر القطاع المالي عامل ضروري في تمويل القطاع الخاص الذي يعد هذا الأخير القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي في اقتصاد السوق. ومن جهة أخرى، فإنّ النظام المالي الفعال يعد ضروريا أيضا من أجل إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية. لأجل ذلك، يجب أن تتخذ كامل الإجراءات حتى يتمكن القطاع المالي من مباشرة وظائفه الوسيطية بكل لياقة (جمع والتخصيص الأكثر كفاءة للأموال المتداولة) والدفع. بالنسبة للجزائر ورغم بعض التدابير السليمة التي إتخذت كتلك المتعلقة بقانون النقد والقرض لسنة 1990 (الترخيص بخلق بنوك خاصة)، تبقى بعيدة في هذا المجال وبالتالي ترقية النمو. وتعود الحالة السلبية للقطاع المالي الجزائري بالدرجة الأولى إلى ضعف البلد في تفوقه في تحقيق النمو الاقتصادي، مادامت البنوك تعمل أكثر كصناديق بسيطة تابعة للدولة و ليس كبنوك تجارية حقيقية، بورصة القيم معدومة بشكل مطلق. ويضاف إلى هذا أنّ حالة القطاع المالي الجزائري تعتبر عاملا سلبياً في ضعف الاستثمارات الأجنبية. فحسب المستثمرين الأجانب المتواجدين بالبلد يرون أنّ هذه الحالة تشكل مصدرا للإحباط.

❼ **إصلاح سوق العمل:** إنّ التخفيف من ضيق سوق العمل والبطالة وانعكاساتها السلبية على الجانب الاجتماعي، وخاصة على فئة الشباب، يتطلب من الدولة الإسراع بالقيام بتحسين حركية ومرونة سوق العمل، وكذا الحفاظ على حقوق العمال وبإعادة النظر في القوانين خاصة تلك المتعلقة بتأمين البطالة و التقاعد المسبق، وإلاّ ستكون لشريعة الغاب مكانة في تسيير سوق العمل.

❽ **التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية:** لم يكن هناك حدود مقررة لمجال نشاط الدولة حتى وقت قريب. فبالإضافة إلى الوظائف السيادية لها (مثل: الأمن، و العدالة والتعليم، و الرعاية الصحية) انخرطت في الحياة الاقتصادية عن طريق سيطرتها المباشرة على إنتاج و توزيع عدد كبير من السلع و الخدمات. وكانت الدولة مسؤولة أيضا عن إدارة المؤسسات المالية.

وفي النهاية خارت قوى نظام التدخل هذا الذي كان يجرى تبريره بطرق مختلفة، إلاّ أنّه لم يفسح الطريق للمبادرة الخاصة المزدهرة. فقد حد إطار تنظيمي تقييدي من المبادرات الخاصة بحيث أصبحت مقصورة على نواحي النشاط الهامشية، كما أجهض بزوغ طبقة من منظمي المشروعات الحقيقيين.

ويتعيّن على الدولة أن تخلص نفسها تحديدا من هذا الإطار التنظيمي التقييدي، إذا ما كانت تريد أن تحقق ما تصبو إليه من إمكانات في الاقتصاد العالمي. ولكي يحدث هذا يجب أن يركز العمل الحكومي على :

- تحقيق استقرار وضع الاقتصاد الكلي، ويعتبر هذا أمرا أساسيا إذا أرادت الدولة أن تكون قادرة على المنافسة في الاقتصاد المعولم. ويتطلب هذا ضرورة احتواء معدلات التضخم المرتفعة، والإنفاق غير المنتج، واختلال الموازنات المالية والعجز الضخم في موازين المدفوعات. وعندئذ فقط يمكن للدولة أن تخصص موارد أكبر لإقامة البنية الأساسية الكافية (مثل الطرق، والموانئ والمطارات، والكهرباء والمياه)، وتدعيم قواعد التنمية طويلة الأجل (مثل التعليم، والرعاية الصحية، والبيئة)، ومكافحة الفقر والتهميش .
- إصلاح الإطار التنظيمي، يجب أن تسترشد الإصلاحات في هذا المجال بالرغبة في تحرير الأنشطة الاقتصادية، وتشجيع المنشآت الحرة. ومن ثمّ فإنّ الدولة يجب أن تشجع المنافسة الصحية بين منشآت الأعمال مع القضاء على الريع والربح المتراكم الاقتصادي.

ويقتضي الأمر وضع إطار يسمح لقوى السوق بتحديد الأسعار، ويؤدي مثل هذا الإطار إلى تشجيع المنافسة بين منشآت الأعمال وإلى تقليص التشوهات اللصيقة في أي نظام للرقابة وتحديد الأسعار إداريا. و على الجبهة الخارجية، فإنّ الأمر يقتضي أن تقوم الدولة بتحرير عمليات التجارة ومعاملات الصرف الأجنبي لجذب الاستثمار الأجنبي.

- نظام الإدارة الجيد يتطلب الأمر أن تقوم الدولة بالتركيز على الموضوعات التالية:

- شفافية الحكومة يجب أن يبقى المواطنون على علم بالقرارات التي تصدرها الدولة ومبرراتها.
- بساطة الإجراءات سواء بالنسبة لموضوعات المالية العامة والاستثمار أو المجالات الأخرى يجب أن تكون الإجراءات الإدارية أبسط ما يمكن، مع تقليل عدد المشاركين فيها إلى أدنى حد ممكن.
- المسؤولية يجب أن يكون الموظفون العموميون خاضعين للمساءلة و معاقبتهم عند الضرورة على أي جريمة.
- محاربة الفساد إذ يعتبر القضاء على هذا البلاء أمرا حتميا لتشجيع المنافسة الصحية، و القضاء على التكلفة الإضافية، وتدعيم كفاءة الإدارة الاقتصادية.
- الحرية الفردية والتعبير الجماعي، يعتبر وجود صحافة حرة ومسؤولة بصفة خاصة أحد الأعمدة المهمة للديمقراطية.
- استقلال النظام القانوني يجب أن يكون النظام القانوني متحررا من أي ضغط أو تدخل من جانب القوى السياسية أو أيّة منظمة أخرى، لكفالة استقلال و نزاهة القرارات التي يتخذها.

❾**دعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة في إطارها الوطني والعالمي:**لقد أصبحت قضية جذب الاستثمارات الخاصة المباشرة وغير المباشرة إحدى القضايا الهامة المطروحة. ففي ظل تقليص الاستثمارات العامة، وتناقص التدفقات الإنمائية الحكومية الخارجية من الدول والمنظمات التمويلية، فإنه من الطبيعي أن تقوم الاستثمارات الخاصة بدور المعوض لتلبية احتياجات التمويل الاستثماري. ومن البديهي أنّ الموارد المحلية لن

تكون كافية لتمويل احتياجات جميع المشاريع الاستثمارية. وهذا يتطلب الاهتمام بتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى بلادنا المحتاجة لذلك. وهذه التدفقات تحكمها عوامل محلية وإقليمية حاسمة، قسم منها اقتصادي بحت وأغلبها مرتبط بمناخ الاستثمار العام للبلد نفسه. وتشير الإحصائيات إلى أنّ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مازال بسيطا في الحجم والأهمية .

خلاصة:

أوضحت الدراسة مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001- 2009 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، في حين أنه و مقارنة بما تمّ إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا . ومن ثم يمكن القول بأن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى هي مشكلة عرض، حيث أنه مادام الجهاز الإنتاجي غير كفء ولا يتمتع بالمرونة الكافية، فإنّ زيادة الإنفاق العام لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى ولن ينتج عنها إلاّ زيادة في الواردات .

حتى تتمكن الجزائر من بعث نموها الاقتصادي، فإنّ الأمر يتطلب عملا متسارعا وعريضا في المجالات التالية : تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي، التعجيل بالإصلاحات الهيكلية (التنمية البشرية وبناء القدرات، تحسين البنية الأساسية ودفع التنمية الزراعية) ، تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار ، إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية ، إصلاح القطاع المالي وإصلاح سوق العمل، التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية ،دعم و تشجيع الاستثمارات الخاصة في إطارها الوطني والعالمي .

إذن على الجزائر أن تضع نموذجها الخاص للنمو بعيدا عن الاملاءات من الخارج، والتطبيق الأعمى للنماذج المستوردة. وهنا يمكن القول لابد من وجود نموذج يقوم على التحرير الاقتصادي في إطار رقابي وإشراف قوي وفعال تضطلع به الدولة .